

Distr.: General
20 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الثالثة والسبعين

الحالة في أراضي أوكرانيا المحتملة مؤقتا

رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال
بالنيابة للبعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

وفقا للمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يشرفني أن أطلب أن يُدرج في جدول
أعمال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة بند تكميلي بعنوان "الحالة في أراضي أوكرانيا المحتملة مؤقتا".

ووفقا للفقرة ١٨ من المرفق الرابع للنظام الداخلي للجمعية العامة، أطلب أن يُحال هذا البند إلى
الجمعية العامة لكي تنظر فيه في جلسة عامة.

ووفقا للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أرفقت بهذه الرسالة مذكرة إيضاحية
(انظر المرفق).

ويشرفني أن أطلب أيضا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) يوري فيترينكو

القائم بالأعمال بالنيابة

نائب الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مذكرة إيضاحية

منذ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، دأبت أوكرانيا - وهي أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة - على مواجهة عدوان عسكري أجنبي. ونتيجة لهذا الفعل غير المشروع، تظل أجزاء من الأراضي الخاضعة لسيادة أوكرانيا (جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وكذلك أقاليم معينة من مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك) خاضعة لاحتلال أجنبي مؤقت بما يمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. وقد أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٨/٢٦٢ المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، التزامها باحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدة وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وأهابت بجميع الدول أن تكف وتمتنع عن القيام بأعمال ترمي إلى التقيؤ الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأوكرانيا، بما في ذلك أي محاولات لتغيير حدود أوكرانيا عن طريق التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، أو بغير ذلك من الوسائل غير المشروعة.

وأهابت الجمعية العامة كذلك بجميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بأي تغيير في وضع جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أو القيام بأي معاملات قد تفسر على أنها اعتراف بأي تغيير في ذلك الوضع.

وأدانت الجمعية العامة، في قرارها ٧١/٢٠٥ المعنون "حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول (أوكرانيا)"، استمرار الاحتلال المؤقت لهذا الجزء من إقليم أوكرانيا، وأكدت من جديد عدم الاعتراف بضمها، ورحبت، في جملة أمور، بتقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، الذي ذكرت فيه أن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ما زالت تقع في القرم وأشارت إلى حدوث تدهور حاد في حالة حقوق الإنسان عموماً.

وحثت الجمعية العامة أيضاً السلطة القائمة بالاحتلال على احترام جميع التزاماتها بمقتضى القانون الدولي الواجب التطبيق.

وعلاوة على ذلك، أعربت الجمعية العامة في قرارها ٧٢/١٩٠ المعنون "حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا"، عن دعمها التزام أوكرانيا بالتقيد بالقانون الدولي في إطار جهودها الرامية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي، وعن إدانتها لاستمرار الانتهاكات والتجاوزات والتدابير والممارسات التمييزية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الروسية ضد سكان أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً. وأعربت الجمعية العامة أيضاً عن تأييدها لأوكرانيا في جهودها الرامية إلى الحفاظ على الروابط الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والإعلامية والثقافية وغيرها من الروابط مع مواطنيها في هذا الإقليم.

وفي انتهاك لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وغيره من قواعد القانون الدولي السارية، وخلافاً لقرارات الجمعية العامة السالفة الذكر، يتواصل العدوان العسكري الأجنبي ضد أوكرانيا والاحتلال المؤقت لأجزاء من أراضي أوكرانيا، وهو ما يؤدي إلى معاناة شعب أوكرانيا وتقيؤ السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ووفقاً لتقييم حذر أجرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يتجاوز عدد الإصابات المتصلة بالنزاع في أوكرانيا حالياً ٣٥ ٠٠٠ حالة، تشمل أكثر من ١٠ ٠٠٠ من القتلى وقرابة ٢٥ ٠٠٠ من الجرحى. وفي الوقت نفسه، يتجاوز عدد المشردين داخليا ١,٥ مليون شخص.

ويستدعي النطاق الواسع للنزاع الدائر داخل أوكرانيا وحولها وما يترتب عليه من آثار بعيدة المدى، باستمرار وأكثر من أي وقت مضى، إيلاء المزيد من الاهتمام لهذه المسألة والنظر فيها على نحو دقيق وشامل، بكل ما تنطوي عليه من تعقيد (يشمل الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية والمتصلة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وغيرها من الأبعاد)، من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وباعتبار الجمعية العامة الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، فإن ميثاق الأمم المتحدة يخول لها أن تناقش أية مسألة يكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولي يرفعها إليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة.

وقد حان الوقت لكي تضطلع الجمعية العامة بهذه المسؤوليات فيما يتعلق بوضع الاحتلال المؤقت لأجزاء من أراضي أوكرانيا. ولا بد من استمرار الاهتمام عن كثب وعلى نحو ثابت بهذه المسألة من خلال نظر الجمعية العامة فيها إلى حين التصدي على النحو الواجب للانتهاكات التي تُرتكب من جراء الاحتلال الأجنبي لأجزاء من أراضي أوكرانيا واستعادة السلامة الإقليمية لأوكرانيا استعادة تامة.